وتتألف اللجنة من الدول الاعضاء التالية : الارجنتين ، وايرلندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، والجمهورية العربية المتحدة ، وسيلان ، وفنلندا ، وقبرص ، وكندا ، وليبيريا ، والمكسيك ، والهند .

القرار ١٩٤٩ (الدورة ١٨)

مسألة عدن

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في الجزء المتعلق باقليم عدن (١) من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

واذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ، وقرارها ١٦٥٤ (الدورة ١٦) المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١ ، وقرارها ١٨١٠ (الدورة ١٧) المتخذ في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٢ ،

واذ تذكر الرغبة الاجماعية ، التي ابديت للجنة الفرعية المعنية بعدن ، في سرعة انهاء السيطرة الاستعمارية ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار رغبة السكان الشديدة في وحدة الاقليم ،

واذ يساورها القلق الشديد لتدهور الحالة في الاقليم ، التي قد يؤدى استمرارها الى احداث اضطرابات خطيرة والى تهديد السلم والامن الدوليين ،

واقتناعا منها بضرورة استشارة سكان الاقليم في اقرب وقت ممكن ،

١ — تقرّ تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتؤيد مقررات اللجنة الفرعية المعنية بعدن وتوصياتها ؛

٢ — وتعرب عن اسفها الشديد لرفض حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية التعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بعدن ، لاسيما لرفضها السماح للجنة الفرعية بالذهاب الى الاقليم تنفيذا للمهام الموكولة اليها من اللجنة الخاصة ؛

٣ — وتؤيد القرارين اللذين اتخذتهما اللجنة الخاصة في ٣ أيار (مايو) (٢) و ١٩ تموز (يوليه) ١٩٦٣ (٣) ؛

---

(١) المرجع الاخير ، الاضافة التابعة للبند ٢٣ من جدول الاعمال ، الوثيقة ج ع / ٥٤٤٦ / التنقيح ١ ، الفصل الخامس .

(٢) المرجع الاخير ، الفصل الخامس ، التذييل ، النبذة ٦ .

(٣) المرجع الاخير ، الفصل الخامس ، النبذة ٤٧٨ .

٤— وتؤكد من جديد حق سكان الاقليم في تقرير المصير والتحرر من الحكم الاستعماري وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛

٥— وترى ان ابقاء القاعدة العسكرية في عدن مخل بسلامة المنطقة وان سرعة ازالتها بالتالي امر مرغوب فيه ؛

٦— وتوصي بالسماح لسكان عدن ومحمية عدن باستعمال حقهم في تقرير المصير فيما يتعلق بمستقبلهم ،على ان يتخذ ذلك الاستعمال شكل استشارة لجميع السكان تجرى في اقرب وقت ممكن على اساس اقتراع الراشدين العام ؛

٧— وتدعو الدولة القائمة بالادارة الى القيام بما يلي :

(أ) إلغاء جميع القوانين المقيّدة للحريات العامة ؛

(ب) الافراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين والمدانين لأعمال ذات مغزى سياسي ؛

(ج) السماح بعودة المنفيين من الاقليم او الممنوعين من الاقامة فيه بسبب النشاطات السياسية ؛

(د) الكف فورا عن جميع الاعمال القمعية الموجهة ضد سكان الاقليم ،ولا سيما ارسال الحملات العسكرية وقصف القرى ؛

٨— وتدعو كذلك الدولة القائمة بالادارة الى اجراء التغييرات الدستورية اللازمة لانشاء هيئة تمثيلية واقامة حكومة مؤقتة لعموم الاقليم وفقا لرغبات السكان ،على ان يجرى تكوينهما إثر انتخابات عامة تعقد على اساس اقتراع الراشدين العام ومع الاحترام التام لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ؛

٩— وتلتمس من الامين العام ان يتخذ ،بالتشاور مع اللجنة الخاصة والدولة القائمة بالادارة ،الترتيبات اللازمة لتأمين وجود فعّال للامم المتحدة قبل واثناء الانتخابات المشار اليها في الفقرة ٨ اعلاه ؛

١٠— وتوصي بعقد تلك الانتخابات قبل نيل الاستقلال الذى سيمنح وفقا لرغبات السكان المعرب عنها اعرابا حرا ؛

١١— وتوصي بالشروع دون تأخير في اجراء المحادثات اللازمة بين الحكومة المنبثقة عن الانتخابات المذكورة اعلاه وبين الدولة القائمة بالادارة ،لتحديد موعد منح الاستقلال وتعيين الترتيبات اللازمة لنقل السلطات ؛

١٢— وتلتمس من الامين العام ارسال هذا القرار الى الدولة القائمة بالادارة وإعلام اللجنة الخاصة عن تنفيذه ؛

١٣— وتلتمس من اللجنة الخاصة استئناف بحث الحالة القائمة في عدن واعلام الجمعية العامة عن ذلك في دورتها التاسعة عشرة .

الجلسة العامة ١٢٧٧
١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣

القرار ١٩٥٠ (الدورة ١٨)
مسألة مالطة

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ١٥١٤ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٠ ،

وقد نظرت في الجزء المتعلق بمالطة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (١) ،

واذ تلاحظ ان ثمة تقدما دستوريا قد احرز في اقليم مالطة ،

١— تلاحظ مع الارتياح ان مالطة ستنال الاستقلال في موعد لا يتجاوز ٣١ أيار (مايو) ١٩٦٤ ؛

٢— وتعرب عن املها في ان لا تعترض اية عقبة جديدة نيل مالطة استقلالها وفي ان يصبح الاقليم دولة مستقلة في موعد لا يتجاوز الموعد المشار اليه في الفقرة ١ اعلاه ؛

٣— وتدعو الدولة القائمة بالادارة الى اتخاذ التدابير اللازمة لنقل السلطات الى سكان مالطة في موعد لا يتجاوز ٣١ ايار (مايو) ١٩٦٤ ووفقا لارادتهم ورغبتهم ؛

٤— وتهنئ حكومتي مالطة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على الخطوات المتخذة لتحقيق الاهداف المقررة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

الجلسة العامة ١٢٧٧
١١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٣

---

(١) المرجع الاخير ، الفصل السادس .